تجارب مقارنة حول التشرُّد الداخلي: سلسلة تبادل إقليمي

التبادل الإقليمي للمعلومات حول منع التشرُّد الداخلي ومعالجته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
7 يوليو 2020

ملخص الفعالية

المقدمة

خلال عام 2019، كان أكثر من 12 مليون شخص يعيشون في حالة تشرُّد داخلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجةً للنزاعات وأعمال العنف.[1] كما كان هنالك أكثر من 2.5 مليون حالة تشرُّد داخلي بسبب النزاعات وأعمال العنف على مدار العام.[2] يمثل إجمالي عدد المشرّدين داخلياً (IDPs) في المنطقة أكثر من ربع الإجمالي العالمي، البالغ 45.7 مليون مشرّد بسبب النزاعات وأعمال العنف.[3] كما أدت الأخطار الطبيعية مثل الفيضانات والطقس البارد الشديد إلى تشرُّد أكثر من 630 ألف شخص في المنطقة في عام 2019، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون بالفعل في مواقع التشرُّد نتيجةً للنزاعات.[4] تعيش الغالبية العظمى من المشرّدين داخلياً في سوريا واليمن والعراق وتبقى احتياجاتهم للحماية والمساعدة هائلة على الرغم من الاستجابة المستمرة لهذه الأزمات المستمرة.

في يوليو 2020 عقدت فعاليات الذكرى العشرون للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي GP20 تبادلاً للمعلومات عبر الإنترنت بين الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يسرد هذا الملخص تفاصيل التبادل الذي كان له ثلاثة أهداف رئيسية:

1. توفير منصة للمسؤولين الحكوميين من ليبيا وسوريا واليمن لتبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة بين أصحاب المصلحة المتعددين والدروس المستفادة بشأن منع التشرُّد الداخلي ومعالجته بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن التشرُّد الداخلي؛
2. تحديد التحديات والفرص لتحسين الحماية والمساعدة والحلول لمصلحة المشرّدين في ليبيا وسوريا واليمن؛
3. توثيق واستخلاص الدروس المستفادة من مشاركة المنظمات الدولية في ممارسات أصحاب المصلحة المتعددين حول منع و/أو معالجة التشرُّد الداخلي في ليبيا وسوريا واليمن.

افتتح الاجتماع الرئيسان المتشاركان لـ GP20، وهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، وكان المتحدثون الضيوف الثلاثة ممثلين عن وزارة الدولة لشؤن النازحين و المهجرين في ليبيا، مركز تعويض الأضرار في محافظة حمص في سوريا، والوحدة التنفيذية للمشرّدين داخلياً في اليمن. وقد يسَّرت المفوضية الاجتماع، وأدار المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشرّدين داخلياً المناقشة، والتي تضمنت مداخلة من الدكتورة سيما سمر، عضو فريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتشرُّد الداخلي.

[1] مركز رصد التشرُّد الداخلي، 28 أبريل 2020، التقرير العالمي عن التشرُّد الداخلي 2020، متاح عبر الرابط: https://www. internal-displacement. org/global-report/grid2020/
[2] مركز رصد التشرُّد الداخلي، 28 أبريل 2020، التقرير العالمي حول التشرُّد الداخلي 2020، ص. 29، متاح عبر الرابط: https://www. internal-displacement. org/global-report/grid2020/
[3] مركز رصد التشرُّد الداخلي، 28 أبريل 2020، التقرير العالمي عن التشرُّد الداخلي 2020، متاح عبر الرابط: https://www. internal-displacement. org/global-report/grid2020/
[4] مركز رصد التشرُّد الداخلي، 28 أبريل 2020، التقرير العالمي عن التشرُّد الداخلي 2020، ص 29، متاح عبر الرابط: https://www. internal-displacement. org/global-report/grid2020/

في هذا التقرير تُعرض الخبرات التي تمت مشاركتها في هذا التبادل، وستتم الإشارة إليها في تجميع GP20 للممارسات الخاصة بمنع التشرُّد الداخلي ومعالجته وحلّه الذي سيتم نشره في أواخر عام 2020. وستتم أيضاً مشاركة هذا التقرير عن التبادل عبر الإنترنت بين دولة ودولة مع الفريق رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتشرُّد الداخلي لإثراء مداولاتهم.[5]

مبادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنع التشرُّد الداخلي والتصدي له

تدعو أزمات التشرُّد الداخلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تطوير استجابة إنسانية وتنموية معنية ببناء السلام تتميز بالشمولية والالتزام لدعم السلطات الحكومية في تحقيق مسؤولياتها في حماية ومساعدة المشرّدين والمجتمعات الأخرى المتضررة من التشرُّد ومعالجة أسباب وعواقب التشرُّد الداخلي، ونظراً للمستوى الهائل من الاحتياجات، هناك تحدٍ هائل لإعطاء الأولوية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في السياق الحالي، وينبغي إدراج المشرّدين داخلياً في هذا العزم. إن تكثيف جهود التنمية وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة والعدالة والتعويض، بمشاركة المشرّدين داخلياً، أمرٌ ضروري، وكذلك النُهُج المجتمعية والقائمة على أساس المناطق.

ليبيا: عرض تقديمي من قبل وزارة الدولة لشؤن النازحين و المهجرين

يعود تاريخ النزوح الداخلي في ليبيا إلى بداية الأزمة السياسية في عام 2011. وقد حدث النزوح على عدة موجات، بما في ذلك في طرابلس في عام 2014، وكذلك النازحين من شرق ليبيا إلى غربها بين عامَي 2016 و2018، والنازحين بين 2019 و2020 من جنوب طرابلس. واليوم، هنالك حوالي 400,000 مشرّد (90,000 أسرة) يعيشون في حوالي 25 منطقة.[6] يعيش حوالي ثمانية بالمائة من النازحين داخلياً في مخيمات في غرب وشرق البلاد. ويتم تقديم الخدمات الأساسية بشكلٍ عام من خلال الشراكات بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. تشمل أولويات النازحين الحصول على المأوى وفرص إدرار الدخل والرعاية الصحية.

تواجه ليبيا تحديات محددة نتيجةً للنزاعات المسلحة. وتشمل هذه التحديات الانقسامات السياسية في البلاد، وانعدام الأمن العام، وضعف البنية التحتية والخدمات الحكومية. كما أثر الوضع العام على قدرة الحكومة على توفير استجابة شاملة وفعالة لاحتياجات النازحين. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحديات القانونية والسياسية والمالية، خصصت الحكومة بنداً في ميزانية الطوارئ بشأن النزوح الداخلي يمول دعم الحلول والتسويات مثل تسهيل العودة والتعويضات. كما تم تخصيص تمويل للبلديات المحلية التي استقبلت النازحين، يشمل تمويل المساعدات النقدية ودعم إيجاد المأوى للنازحين.

البيانات

أنشأت الحكومة قاعدة بيانات للنازحين في مايو 2019 لتجميع أعداد دقيقة للنازحين. وحتى الآن، تتضمن قاعدة البيانات هذه الأشخاص النازحين مؤخراً من جنوب طرابلس. تولى هذه المهمة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، الذي سجل 55 ألف أسرة ستستفيد من الخدمات الحكومية. إلا أن قاعدة البيانات غير مكتملة لأن بعض العائلات والأفراد النازحين لم يتم تسجيلهم لكونهم لم يطلبوا المساعدة من الحكومة.

التنسيق

أنشأت وزارة الدولة لشؤن النازحين و المهجرين داخلياً فريق طوارئ لتنسق الاستجابة لحركة النزوح الأخير من جنوب طرابلس في أبريل 2019، ويضم هذا الفريق أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وقام الفريق بتوجيه الدعم وفقاً للاحتياجات الأكثر إلحاحاً، فضلاً عن دعم النازحين والعائدين بإعادة الإدماج. ولحل قضايا الطوارئ، شكلت الحكومة لجنة وزارية عليا برئاسة نائب الرئيس، مما يشير إلى الأهمية التي تولها الحكومة لحل النزاعات والنزوح الداخلي.

دعم البلديات

[5] المزيد من المعلومات حول اللجنة رفيعة المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التشرُّد الداخلي متاحة عبر الرابط: https://www. un. org/internal-displacement-panel/

[6] المنظمة الدولية للهجرة، 01 أبريل 2020، مصفوفة تتبع التشرُّد: ليبيا، تم الوصول إليها في 27 يوليو 2020 عبر الرابط التالي: https://dtm. iom. int/libya

عملت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين أيضاً مع البلديات لمواجهة تحديات النزوح الداخلي، ومن ذلك تخصيص 120 مليون دينار (حوالي 88 مليون دولار أمريكي) لـ 63 بلدية. وتم إنشاء لجان أزمات محلية مكونة من ممثلين حكوميين عن البلديات في كل بلدية تستضيف شؤون النازحين، من أجل تقديم استجابة سريعة. كما تناقش الحكومة مشاريع لإدماج النازحين وتقديم ملاجئ تشمل 5000 وحدة للنازحين. وساعدت الحكومة النازحين أيضاً في الوصول إلى مدخراتهم ووثائقهم بغض النظر عن موقعهم، وأصدرت تعليمات للهيئات الحكومية بالتساهل مع النازحين الذين ليس لديهم وثائق الهوية المطلوبة بسبب النزاعات وعمليات النزوح.

العودة

تبنت الحكومة الاتفاق الذي توسطت فيه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.[7] وتتضمن هذه الاتفاقية تدابير لتسهيل العودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين، وضمان توفير الخدمات الأساسية والتعويض عن الخسائر التي تكبدوها. تقدر التعويضات بنحو 463 مليون دينار (حوالي 340 مليون دولار أمريكي)، دفعت الحكومة 30 في المائة منها. وعملت الحكومة أيضاً على آليات المصالحة الوطنية، مع إحراز تقدم في الرياينة.

تحاول الحكومة أيضاً تنفيذ نهجٍ شامل للعودة من خلال الجهات الفاعلة الداعمة للمساعدة في العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً وضمان أن تكون مناطق العودة قابلة للحياة عند حدوث العودة. وقد أصرت وزارة الدولة لشؤن النازحين و المهجرين مع المجلس الرئاسي على وجوب توفير الخدمات الأساسية في مناطق العودة.

تأثرت مدينة تاورغاء، الواقعة على بعد 40 كيلومتراً جنوب شرق مصراته، وبلدة الرياينة، وبلدة ككلة، الواقعة على بعد حوالي 150 كيلومتراً جنوب غرب طرابلس، بشدة بالنزاع المسلح. ساعدت الحكومة في تسهيل عودة النازحين إلى ككلة وبدأت حوالي 1000 أسرة في العودة إلى تاورغاء. ومع ذلك لا تزال هنالك صعوبات في الوصول إلى المرافق على الرغم من استعادة بعض خدمات الكهرباء والمياه. ويرجع ذلك إلى نقص التمويل لتسهيل إعادة الإعمار والعودة ودفع التعويضات.

سوريا: عرض تقديمي من مركز تعويض الأضرار بمحافظة حمص

وصف الممارسة

تم تفعيل آلية التعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات في سوريا لأول مرة في عام 2012. وظهرت عدة تحديات مع مرور الوقت تتعلق بهذه العملية. أولاً، واجه المتقدمون إجراءات مطولة وأعباء التكلفة والوقت لاستشارة ثلاث جهات حكومية في مواقع مختلفة: البلدية، ومكتب المحافظ، وإدارة الخدمات الفنية. ثانياً، لم تكن هناك إدارة موحدة للملفات أو قاعدة بيانات مشتركة أو طرائق عمل منسقة عبر الهيئات الحكومية الثلاث. ونتيجةً لذلك، افتقر مقدمو الطلبات إلى الوضوح بشأن العملية الإدارية بالإضافة إلى حالة ملفهم، عدا عن عدم توفر الملفات في كل المواقع. ثالثاً، استفاد بعض المتقدمين على نحوٍ غير ملائم من مدفوعات تعويض الأضرار في الممتلكات من الحكومة ومن مساعدات إعادة تأهيل المساكن. وبالتوازي مع ذلك، كان نقص الوثائق أحد تحديات الحماية الرئيسية التي واجهها المشرّدون.

تم إنشاء مبادرة النافذة الواحدة في أوائل عام 2018، وهي "محطة واحدة" لتسهيل وصول المشرّدين والعائدين إلى المعلومات والوثائق والتعويضات عن الممتلكات المتضررة وخطط المساعدة في توفير المأوى والإحالة إلى المساعدة القانونية المقدمة من الشركاء القانونيين الوطنيين. ومن خلال مكاتب النافذة الواحدة في حمص وحماة، يمكن التقدم بالطلبات للحصول على تعويض حكومي عن الممتلكات المتضررة[8] والمساعدة في إعادة تأهيل المأوى، بالإضافة إلى استعادة المستندات المفقودة المطلوبة لتقديم طلباتهم، بما في ذلك المستندات المتعلقة بالحالة المدنية وحقوق الإسكان والأرض والممتلكات. وتوفر النافذة الواحدة أيضاً "تصريح التعويض"، وهو تأكيد على أن الشخص إما لم يتلق تعويضاً حكومياً عن ممتلكاته المتضررة أو لم يتقدم بطلب للحصول على تعويض. وعادةً ما يتم طلب هذه الوثيقة لبدء إعادة تأهيل المنزل المتضرر للمستفيد.

تجمع النافذة الواحدة جميع شركاء الإسكان والمأوى والتوثيق ضمن هيكل وموقع واحد منسّقَين، بما في ذلك الهيئات الحكومية والوكالات الوطنية والدولية. ويشرف على تنفيذ عملها السلطات الحكومية، بما في ذلك مكاتب المحافظ في حمص وحماة ووزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر العربي السوري والجمعية السورية للتنمية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية. وتقدم مكاتب الخدمة خدمات المعلومات للمتقدمين للاستعلام عن حالة ملفاتهم أو إكمال ملفاتهم بالوثائق المفقودة. وفي مكتب النافذة الواحدة بحمص، انتدبت

[7] الاتفاق السياسي الليبي، 17 ديسمبر 2015، متاح عبر الرابط:
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf
[8] انظر القرار رقم 13387 بتاريخ 23/9/2012 بشأن إنشاء لجنة إعادة الإعمار، المتاح عبر الرابط:
http://www. mola. gov. sy/mola/index. php/2018-04-19-13-25-36 اللجنة مكلفة بتقدير التعويضات عن الأضرار وصرف الأموال.

المفوضية خبير إدارة معلومات لدعم قاعدة البيانات ورسم الخرائط، وموظف اتصال لتسهيل تبادل البيانات في اتجاهين بين مكتب النافذة الواحدة والوكالات الوطنية والدولية.

يدير كل مكتب من مكاتب النافذة الواحدة قاعدة بيانات لجميع حالات تعويض الضرر التي تتيح أتمتة معالجة الحالات بطريقة متكاملة. وتشمل المستندات المطلوبة لطلب تعويض الأضرار التي لحقت بالممتلكات سند ملكية سكن، وتقرير شرطة لتأكيد الضرر الذي لحق بالممتلكات، ونسخة من بطاقة الهوية الشخصية. تستقبل البلدية طلب التعويض وتجري تقييماً مبدئياً، وبعد ذلك ترسل المستندات إلى المحافظ. وتقوم إدارة الخدمات الفنية بعد ذلك بالتحقق من صحة المستندات ثم تحسب البلدية مبلغ التعويض، ثم يطلب المحافظ من وزارة الإدارة المحلية تخصيص الأموال. في حالة رفض طلب تعويض الضرر، يجوز لمقدم الطلب الحصول على مستند "براءة ذمة" مطلوب لتقديم طلب للحصول على مساعدة إعادة التأهيل.

نتائج للمشرّدين وغيرهم

قامت مكاتب النافذة الواحدة في حماة وحمص بتسهيل وتبسيط وصول المشرّدين وغيرهم إلى المساعدة في حالات الإسكان المتضرر. وقد تضاعفت التعويضات المدفوعة في حمص منذ افتتاح المكتب، وأزالوا التأخيرات الإجرائية وقللوا فترات الانتظار للمشرّدين وغيرهم للحصول على المعلومات والوصول إلى الخدمات والتقدم بطلب للحصول على المستندات المطلوبة لتعويض الضرر. كما تخفف المبادرة من الوقت المستغرق والعبء المالي على المتقدمين للوصول إلى الإدارات المختلفة للعدد المطلوب من الزيارات. كما أنها تساعد المشرّدين وغيرهم في الوصول إلى معلومات سهلة الفهم ومحدثة حول الخدمات والهيئات، وتسهل الوصول إلى الخدمات والإدارات التي تعمل مؤقتاً في مواقع أخرى بسبب الأزمة.

وهناك نتائج إيجابية إضافية لبيئة الحماية. تعمل مبادرة النافذة الواحدة على بناء القدرات المحلية لمختلف الإدارات والهيئات المتضررة خلال الأزمة فيما يتعلق بالمساعدة في مجال الإسكان. وتشمل النتائج الإيجابية الأخرى تقليل العبء الإداري وتخفيض وقت تقديم الخدمات والتكاليف التي تتحملها الحكومة؛ تحسين تنظيم وشفافية الإجراءات الحكومية من خلال منهجة العملية؛ ضمان تقديم الخدمات باستمرار كخدمة عامة من قبل الوكالات الرسمية، وتمكين مكاتب النافذة الواحدة من العمل كأداة حماية ضد الممارسات غير النظامية، مثل طلبات الرسوم غير الرسمية لحزمة الخدمات.

الدروس المستفادة

ثبت أن العديد من العوامل مهمة أثناء التنفيذ، وشمل ذلك آليات ردود فعل المجتمع تجاه التحديات لزيادة الشفافية وتحسين كفاءة الخدمات العامة؛ التنسيق المتزامن من قبل الهيئات المختلفة المشاركة في تخطيط البرامج؛ آليات الإحالة لتوسيع تقديم الخدمة إلى الهيئات الحكومية والشركاء الأوسع؛ القدرة الفنية للجهات الحكومية في التخطيط والتصميم للإدارة الفورية للتعهدات والخدمات التي تتطلبها المبادرة؛ بناء قدرات الموظفين الحكوميين لضمان التنفيذ المناسب للبرنامج؛ تبادل البيانات حول تحركات العودة؛ وتطوير استراتيجية ذات أدوار ومسؤوليات واضحة.

اليمن: عرض تقديمي من قبل الوحدة التنفيذية للمشرّدين

الوحدة التنفيذية للمشرّدين داخلياً هي وكالة حكومية تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 454 لسنة 2009 وتعمل تحت سلطة رئيس الوزراء اليمني. وهي مسؤولة عن حماية ومساعدة المشرّدين، والإشراف على إيواء المشرّدين، والمحافظة على قاعدة بيانات عن المشرّدين والأشخاص المتضررين من التشرُّد، وتنسيق العمل الإنساني ومراقبة الخدمات المقدمة للمشرّدين وغيرهم من المتضررين من التشرُّد. يغطي عمل الوحدة 13 محافظة يمنية و67 مديرية و521 مخيم للمشرّدين و774 موظفاً ومتطوعاً يغطون جميع المناطق التي يتواجد فيها المشرّدون. كما ترعى الوحدة المشرّدين في المساكن المستأجرة.

وصف الممارسة

عندما تم إنشاء الوحدة التنفيذية للمشرّدين في عام 2009، كان عدد المشرّدين أقل بكثير مما هو عليه اليوم. وفي مواجهة موجات التشرُّد المتعددة، سرعان ما استنفدت قدرة الاستيعاب في المباني المشيدة بالفعل. لذلك أقامت الحكومة مخيمات للمشرّدين والمتضررين من التشرُّد، وإن لم يختر جميع المشرّدين العيش في مخيمات.

في عام 2018، استقرت 109 من الأسر المشرّدة بشكلٍ غير رسمي في مديرية دار سعد بمحافظة عدن على أرض لها مالك خاص دون اتفاق قانوني، ولكن بموافقتهم المنطوقة. وهي قطعة أرض حضرية مساحتها 3200 متر مربع وليس عليها أي مباني. بعد حوالي عام، أبلغت صاحبة الأرض المشرّدين برغبتها في استعادة أرضها التي كانوا يعيشون عليها وطلبت منهم المغادرة. كما تم إبلاغ الوحدة التنفيذية بضرورة إخلاء المشرّدين للأرض، وبعد ذلك تفاوضت الوحدة التنفيذية مع مالكة الأرض للسماح للمشرّدين بالبقاء حتى يتم توفير بديل.

تم إبلاغ المشرّدين بضرورة مغادرة الأرض في شهر يناير/كانون الثاني 2019، وتم نقل المشرّدين بحلول شهر يونيو/حزيران 2019 إلى موقعٍ جديد في منطقة الشعب 2، في مديرية البريقة بمحافظة عدن، وهي منطقة حضرية مخدّمة. وبعد أن حددت الوحدة التنفيذية الأرض وقامت بتسويتها للموقع الجديد، قادت المفوضية جهود التنسيق والعمل لإعداد الموقع للتوطين مع التجمعات ذات الصلة. تم إجراء مسح للنوايا لفهم وجهات نظر المشرّدين حول إعادة التوطين وتزويدهم بمعلومات حول الموقع الجديد. كما بُذلت جهود لحماية المشرّدين أثناء العملية ولتخفيف المخاوف من التشرُّد اللاحق.

النتائج

بعد أن اضطر هؤلاء المشرّدون إلى الانتقال مرة أخرى بعد أن تم تهجيرهم قسراً بسبب النزاعات، فقد تمكنوا من الوصول إلى موقع تسوية ذي حيازة أكثر أماناً ويتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات. كما تحسنت العلاقات بين المجتمع المضيف والمشرّدين.

في الوقت ذاته، ظهرت العديد من التحديات في عملية النقل هذه وكشفت صعوبات في معالجة التشرُّد الداخلي في اليمن. كانت هذه هي الحالة الأولى لنقل المشرّدين من المستوطنات غير الرسمية التي نفذتها الوحدة التنفيذية، وكان دورهم الرئيسي هو التفاوض مع مالك الأرض وتخصيص أراضٍ بديلة. كان من الضروري اتباع نهج تعاوني بين الحكومة والجهات الفاعلة الدولية نظراً لضعف قدرة الحكومة الفنية والمالية على إجراء عملية النقل، فقدمت الجهات الفاعلة الدولية التوجيه الفني الأساسي والدعم المالي لتحويل الأراضي المخصصة إلى مستوطنة مخدّمة وقابلة للحياة، ولكن يؤخذ عليها أن ذلك كان يمكن أن يتم في الوقت المناسب ويكون أكثر تنسيقاً. وكشفت عملية النقل أيضاً عن الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات محدثة للمشردين تحتوي على معلومات عن المواقع التي يعيشون فيها وعن احتياجاتهم، من أجل التخطيط المناسب لمعالجة التشرّد، كما كشفت عن نقص القدرات المالية الكافية للوحدة التنفيذية، مما منعها من حل مخاطر الإخلاء التي قد يواجهها الكثير من المشردين بشكلٍ كامل.

الدروس المستفادة

كانت الشراكة بين الوحدة التنفيذية للمشرّدين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن هذه الحالة ناجحة، وعززت القناعة بأن التعاون يؤدي إلى فهم مشترك للمشاكل وأن الشراكات ضرورية لتسهيل الحلول للمشرّدين داخلياً.

كان من المهم إشراك المجتمع المضيف المحيط بموقع المشرّدين داخلياً في خطة إعادة التوطين، والتي يمكن أن تشمل توفير المساعدة الإنسانية أو الوصول إلى الخدمات العامة. ومن أجل أن يكون النقل مستداماً، يلزم الوقت والموارد لتقديم الضمانات وبناء الثقة لإقناع المجتمع المضيف بقبول المشرّدين الذين تم نقلهم.

ويجب أيضاً توفير الحماية والمساعدة المتوفرة للمشرّدين داخلياً للمشرّدين الذين يعيشون خارج المخيمات، مع أنه نظراً للعدد الكبير من المشرّدين داخلياً في اليمن، يجب تحسين المخيمات لضمان إيجاد بيئة آمنة واستقرار للمشرّدين وللعمل الإنساني، إذ تشعر المنظمات الدولية بمزيدٍ من الأمان عند الاستثمار في المناطق التي وفرت فيها الحكومة الأرض المناسبة بضمانات حماية مع تقليل مخاطر الإخلاء.

تلقي هذه الحالة الضوء على قضية أكبر في اليمن تتمثل في وجود العديد من مواقع المشرّدين غير الرسمية، حيث يتعرض المشرّدون لخطر الإخلاء. وتعمل الوحدة التنفيذية على عملية جعل الأراضي التي تستضيف المشرّدين مواقع للمشرّدين بشكلٍ قانوني والبحث عن أراضٍ بديلة مناسبة، على سبيل المثال في مدينة المخا ومحافظة حضرموت والضالع.

الاستنتاجات والتوصيات

- لا يمكن الاستهانة بالتحديات المحيطة بالتشرُّد الداخلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المطلوب إيجاد نهج مبني على التضامن وقائم على الإنسانية لتحقيق أهداف جماعية، وكذلك ضمان مشاركة المشرّدين في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم.[9] كما أن القوانين والسياسات لمنع ومعالجة التشرُّد الداخلي هي أيضاً أساسية لضمان الإدارة السليمة بشأن التشرُّد الداخلي.

[9] انظر التقرير حول هذا الموضوع من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشرّدين داخلياً، والمتاح هنا: https://www. ohchr. org/Documents/Issues/IDPersons/A-72-202. pdf

توصية: زيادة وتعزيز المنتديات المتاحة للمشرّدين للتعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم والمشاركة بشكلٍ هادف في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم، بما في ذلك تطوير القوانين والسياسات والبرامج ومبادرات المصالحة.

- إن إتاحة الوصول إلى المعلومات والوثائق والتعويضات تحت سقفٍ واحد للمشرّدين والعائدين يمكن أن يحسن من كفاءة هذه العمليات ويخفف العبء عن المشرّدين ويحميهم من الممارسات غير النظامية. ويمكنه أيضاً تحسين القدرة المحلية والتنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لمعالجة التشرُّد الداخلي.

توصية: ينبغي تقييم وصول المشرّدين الحالي إلى المعلومات والوثائق والتعويضات واتخاذ تدابير لجعل عمليات ومواقع المكاتب ذات الصلة أكثر كفاءةً ويمكن الوصول إليها من قبل المشرّدين بسهولة أكبر.

- المساعدة المالية والتقنية ضرورية للحكومات المحلية، التي غالباً ما تكون من المستجيبين في الخطوط الأمامية. يجب تكييف الموازنات لتعكس الزيادة في عدد السكان وليس فقط للمساعدة في حالات الطوارئ ولكن أيضاً للتعامل مع الضغط المتزايد على الخدمات المحلية. وقد تحتاج الإجراءات أيضاً إلى تكييفها بحيث يتمكن المشرّدون من الوصول إلى مستنداتهم ومدخراتهم.

توصية: ينبغي ضمان أن تأخذ تحويلات الموازنة المحلية والبلدية بعين الاعتبار الزيادة في عدد السكان بسبب التشرُّد وأن تتضمن أموالاً مخصصة لمساعدة المشرّدين داخلياً والمجتمعات المتضررة من التشرُّد بالإضافة إلى تدابير لتخفيف الضغط على المرافق والخدمات.

- يعد الوصول إلى المأوى والأرض مع ضمان الحيازة مكوناً أساسياً للحلول الدائمة للمشرّدين داخلياً. ليس ذلك مهماً فقط لوجود سقفٍ فوق رأس المشردين، ولكن أيضاً للوصول إلى سبل العيش في مجالات الزراعة وريادة الأعمال، كما أن الظروف المعيشية والموقع لها تأثير على صحة المشرّدين وإمكانية وصولهم إلى الخدمات.

توصية: ينبغي ضمان احترام حظر عمليات الإخلاء القسري التعسفي للمشرّدين داخلياً من قبل جميع الجهات الفاعلة واتخاذ تدابير للحد من أي مخاطر إخلاء يواجهها المشرّدون داخلياً، وأن يشمل ذلك وضع إجراءات إخلاء تتماشى مع المعايير الدولية.

- من المطلوب وجود قاعدة أدلة دقيقة حول قابلية التأثر، وشدة الاحتياجات، والوصول إلى الحقوق وتفضيلات الحلول الدائمة للمشرّدين وغيرهم من الفئات المتضررة من النزاعات لدفع عمليات اتخاذ القرار ذات الأولوية وضمان تلبية الاحتياجات. وستزداد أهمية ذلك مع ازدياد التحديات، مثل جائحة كوفيد-19، وانخفاض الموارد المالية للمجتمع الدولي.

توصية: ينبغي التأكد من أن نطاق وجودة البيانات المتعلقة بوضع واحتياجات المشرّدين كافيان لاتخاذ القرار بشأن تخصيص المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات وتسهيل الحلول الدائمة للتشرُّد الداخلي.